الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/55

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من الاتحاد الأوروبي لمراكز البحوث والمعلومات بشأن الطائفية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

201213 201213 13-57787 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

تعزيز تمكين ضحايا الطوائف

من المهم أن ننظر في السياق التاريخي الذي نواجه فيه ظاهرة الطوائف في القرنين العشرين والحادي والعشرين. فقد أُلحق كثيرٌ من الأفراد المثاليين بطوائف أو ضُموا إليها، مسلّمين استقلالهم وتفكيرهم النقدي وقدراتهم على اتخاذ القرارات إلى منظمات استبدادية. فلدى الطوائف تاريخ طويل وموثق من الاستغلال والإساءة للمنتمين لها، ومما يسفر عنه فقر وبطالة وتقلص في القدرة الفردية على السعي نحو الإثراء الذاتي.

ويساعد الاتحاد الأوروبي لمراكز البحوث والمعلومات بشأن الطائفية الكثير من الأسر التي أضيرت من جراء هذه الظاهرة. فعند مواجهة مجتمع تحركه حوافز قوية كالطائفة، يكون من المهم أن نضع في اعتبارنا الأفراد ذوي المواهب غير العادية الذين يتولون توجيّه هذه المنظمات. فقد تبين للاتحاد أن الطوائف المدمرة غالبا ما تستهدف أكثر الأفراد ذكاء ومهارة في المجتمع بغية تسخير إمكاناتهم لصالح سلطة الطائفة وثروتها.

وفي إطار عملنا، يساعد الاتحاد الأفراد والأسر ومنظمات أخرى في حالة احتياج ضحايا الجماعات الضارة إلى المساعدة بسبب افتقارهم إلى التوعية الملائمة. ذلك أن هذه المنظمات الهدامة تحرم أعضاءها من الحصول على قدر كاف من المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة مستنيرة. ونلاحظ أن المنظمات الطائفية الاستبدادية تحرم أيضا المنتمين لها من الموارد التي يحتاجون إليها ليكونوا أفرادا منتجين في المجتمع بالفعل. فالحق في اتخاذ قرارات مستنيرة يتطلب معرفة المرء لحقوقه وكيفية الحصول عليها. والاتحاد ملتزم بتنبيه الأفراد والسلطات العامة والمنظمات الدولية إلى كيفية الدفاع عن أنفسهم وعن أسرهم في مواجهة الطوائف الضارة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن لجنة التنمية الاجتماعية من مشاركتنا في بذل تلك الجهود.

إن المنظمات الاستبدادية تحرم أعضاءها من الخيارات التي تعتبرها الجماعات الأخرى في المجتمعات الحرة والديمقراطية من المسلمات، أو تمنعهم بشكل منهجي من التمتع بها؛ إذ لا توفر الطوائف المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة. فالمهارات المطلوبة كي يكون الفرد منتجا في المجتمع تترسخ جذورها في هيكل اجتماعي تسوده حرية الضمير. وعادة ما تتسم البيئات غير الاجتماعية التي تكبلها القيود المادية بالعقلية الانعزالية التي تتعارض مع النمو اللازم لاختيار مسار وظيفي نافع يفضي إلى عمل يدر دخلا. ويتطلب تحقيق الإمكانات الكاملة للتنمية البشرية والقضاء على الفقر إزالة البيئات التي تسودها القيود، سواء

كانت قيودا مادية أم معنوية، والتي تفرضها الطوائف على المنتمين لها، وسد احتياجات الأفراد عن طريق هيئات المساعدة الممولة من الحكومات.

ويوصي الاتحاد بتكريس موارد حكومية لتوفير التثقيف الجيد. وتمثل المنشورات الإعلامية إحدى الأدوات التي يمكن استخدمها لتنبيه المواطنين غير المرتابين. فالقدرة على اختيار عمل لائق تستلزم إدراك الخيارات المتاحة؛ غير أن البيئات الطائفية التي تكبلها القيود تتعارض مع حرية الإرادة والاختيار. إن التاريخ الطويل الحافل بالمتاعب الذي شهدناه يثبت أن العبودية المُقنّعة وأعمال الإيذاء الجنسي التي تحدث في الطوائف تحول دون بلوغ المنتمين لها كامل إمكاناتهم وتحقيق الاندماج الاجتماعي الصحي. ومن شأن أتاحة إمكانية الحصول دون قيود على التعليم والتدريب الجيدين أن يساعدا ضحايا الطوائف وأن يتيحا لهم سبيلا للتخلص من الفقر المدقع التي تفرضه تلك الطوائف. فعادة ما يكون لدى الطوائف الموارد اللازمة لسد احتياجات المنتمين لها. غير أن تلك الموارد لا تستخدم لصالح الأفراد بل لصالح المنظمة وقادتها المميزين. ويسعى كثير من تلك المنظمات إلى التمتع بالإعفاء من الضرائب وقد نجح العديد من الجماعات في الحصول عليه. وتحصل تلك المنظمات الطائفية على تبرعات من المنتمين لها ولا تدفع الضرائب التي يدفعها باقي المجتمع للحصول على الخدمات التي توفرها الوكالات الحكومية الممولة من الضرائب.

إن تمكين الشباب لتخطي عتبة الفقر وكفالة الحصول على عمل نافع يبدأ بجودة التعليم. وتحتاج مؤسسات التعليم العالي إلى توافر حرية أكاديمية ومجتمع ديمقراطي. غير أن ثمة جماعات تتسلل إلى تلك المؤسسات وتقوّض تلك المبادئ، وتجعل الطلاب عرضة للخطر. ويوصي الاتحاد بتوفير معلومات دقيقة للطلاب تمكينا لهم من اتخاذ قرارات صائبة وممارسة حسن التقدير. وتبرز أهمية ذلك على وجه الخصوص حينما تستخدم الطوائف أسماءً زائفة أو تخفي أنشطتها بغية مواراة مقاصدها الحقيقية. وقد لوحظ على مر عقود من الزمن أن الطلاب الذين ينخرطون في الطوائف يعانون من تغيرات محدثة في شخصياتهم، ويعانون دراسيا وماليا ويصبحون منعزلين عن أسرهم وأصدقائهم أو عن معارفهم. كما يصبحون بمعزل عن الدعم الذي يمكن أن يساعدهم في اتخاذ قرارات هامة. ومن المفيد استعادة تلك العلاقات السابقة؛ ومن المفيد أن يكون لدينا وكالات تقدم مساعدات مهنية وخدمات اجتماعية، وتتمتع بالكفاءة، ولديها ما يلزم من الموارد.

إن الاتحاد يعمل مع الأسر التي تتأثر تأثرا مباشرا بتلك المنظمات التي تفرض إراداتها وسياساتها على المغلوبين على أمرهم. فمن المهم أن نوفر المعونة الإنسانية لمن هم في أشد الحاجة إليها، وهو ما يسعى الاتحاد إلى تنفيذه. وتعد قدرة التواصل لدى لجنة التنمية

الاجتماعية أعظم من قدرة أي منظمة منفردة. كما أن لديها القدرة على التصدي لمجالات الاحتياج الحيوية التي أعدت الأهداف الإنمائية للألفية لتلبيتها. ولذلك، فإننا نطرح هذه الشواغل على لجنة التنمية الاجتماعية كي تنظر فيها وتعتمد ما يمكن من توصيات بشأنها.

إن كثيرا من المنتمين للطوائف ممن تحركهم دوافع أصيلة يسعون نحو حياة أفضل، غير أنهم في حاجة إلى الأدوات والموارد التي تتيح لهم امتلاك مستقبلهم. ويمكن للجنة التنمية الاجتماعية أن تساعد في ذلك عن طريق توفير المبادئ التوجيهية والدعم. إننا نؤمن بضرورة تسمية الجماعات التي يثبت انتهاكها للقوانين المحلية أو الوطنية أو الدولية وتحديدها بوضوح والاحتفاظ بسجلات للشكاوى المقدمة ضدها. وينبغي إعداد تقرير سنوي يوثق الشكاوى الواردة والإجراءات المتخذة بشأنها.